اقتصاد

شركات صرافة تبيع الدولار بـ٢٢٠ ليرة بسقف مفتوح.. والدولار «الأسود» دون ٢٥٠

٤٧ ٪ ارتفاع الليرة أمام الدولار و«التدخل» يفرض سعر الصرف الحقيقي

شركات صرافة لـ«الوطن»: تحسن ملحوظ في الحوالات الخارجية الداخلة بصورة نظامية

علي نزار الآغا
محمد راكان مصطفى

زادت الليرة السورية من مكاسبها أمام الدولار الأميركي في تعاملات أسواق الصرف يوم أمس، مدعومةً بشريحة التدخل الجديدة التي طرحها مصرف سورية المركزي لشركات ومؤسسات الصرافة بأسعار تراوحت بين ٢١٥ و٢٢٥ ليرة للدولار، استفادت منها بعض شركات صرافة، التي تقدمت بطلبات من أجل الشراء، وقد بدأ بعضها ببيع الدولار مباشرةً للمواطنين بسعر ٢٢٠ ليرة وبكميات مفتوحة، على حين باعت شركات أخرى الدولار للمواطنين بسعر ٢٣٥ ليرة وبكمياتٍ مفتوحة تتجاوز ١٠ آلاف دولار أميركي، على حين تصرّ بعض الشركات على بيع المواطنين كميات لا تتعدى ٢٠٠ دولار وبسعر ٢٥٢,٥ ليرة سورية، بينما امتنعت شركات ومؤسسات أخرى عن بيع الدولار.

ويرى محللون ماليون أن هذا الضخ المفتوح والاستثنائي للدولار عزز من قوة الليرة، وأثار موجة من المشاعر الإيجابية في السوق حيالها، الأمر الذي انعكس سلباً على المضاربين، إذ أدت هذه الأخبار إلى انخفاض الدولار في السوق غير النظامية دون ٢٥٠ ليرة سورية، علماً بأن الأسعار مرجحة لمزيد من الانخفاض، مع اتساع منافذ العرض التي تبيع الدولار بسعر التدخل المنخفض، ليبقى على السلطات النقدية مهمة تثبيت الأسعار بعد إيصالها إلى المستويات المستهدفة التي لم يتم تحديدها بشكل رسمي.

ويبين المحللون أنه مع انخفاض سعر الدولار دون ٢٥٠ ليرة في السوق غير النظامية تكون الليرة قد ارتفعت ٣٠ بالمئة أمام الدولار، أما على أساس سعر التدخل المتاح للمواطنين عند ٢٢٠ ليرة للدولار تكون الليرة قد ارتفعت بنسبة ٤٧ بالمئة أمام الدولار قياساً إلى أعلى سعر مسجل مؤخراً وهو ٣٢٠ ليرة للدولار«وذلك لأن الليرة ارتفعت من ٠,٣ سنت إلى ٠,٤٥ سنت»، مع التنويه بأن توفير الدولار بسقوف مفتوحة للمواطنين عبر شركات الصرافة يقوض السوق السوداء ويجعل سعر الصرف الحقيقي هو سعر التدخل، لكونه متاحاً لأكبر شريحة تطلبه.

وتترافق عمليات التدخل الاستثنائية وضخ الدولار عبر مصرف سورية المركزي بأسعار مدروسة مع إجراءات مشددة من قبل وزارة الداخلية لمكافحة تهريب العملات الأجنبية، كما نقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا». ومع تحسن ملحوظ في حركة الحوالات الخارجية الداخلة إلى البلد بطريقة نظامية كما أكد مصدر مسؤول في إحدى مؤسسات الصرافة لـ«الوطن».

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها «الوطن» من مصادر مسؤولة فإن أربع شركات صرافة تقدمت بطلبات لشراء الدولار من المصرف المركزي يوم أمس للاستفادة من شريحة التدخل الجديدة التي حدد أسعار صرف الدولار فيها بين ٢١٥ و٢٢٥ ليرة، وهذه الشركات هي الديار والمتحدة ومونيتا ودياب.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع شركة مونيتا للصرافة تبيّن أن الشركة تبيع الدولار للمواطنين بكميات مفتوحة للمواطن على بطاقته الشخصية، وبسعر ٢٢٠ ليرة للدولار، وذلك كون الشركة استفادت من الشريحة الجديدة التي طرحها المصرف المركزي بهدف تعزيز قيمة الليرة السورية يوم أمس.

> سوف يتسع ليشمل جميع مؤسسات وشركات ومكاتب الصرافة

وفي اتصال هاتفي آخر لـ«الوطن» مع شركة الشعار للصرافة تبين أنها تبيع المواطنين كميات مفتوحة من الدولار تتجاوز ١٠ آلاف دولار، ولكن بسعر ٢٣٥ ليرة للدولار. ولدى سؤال أحد المسؤولين في الشركة عن أسباب تباين أسعار مبيع الدولار من شركة إلى أخرى أوضح أن الموضوع مرتبط بالسعر الذي اشترت فيه الشركة الدولار من المصرف المركزي، مبيناً أن موضوع حصر التدخل بعدد من مؤسسات وشركات الصرافة مرتبط بالمؤسسات نفسها ومدى توافر السيولة لديها، مؤكداً أن أي شركة تطلب الدولار من المصرف المركزي بهدف التدخل تحصل عليه.

وفي إطار متابعة الموضوع لدى أوسع شريحة ممكنة من شركات الصرافة اتصلت «الوطن» بمكتب عرنوس للصرافة الذي أوضح المسؤولون فيه أن سعر الدولار المحدد للتدخل هو ٢٣٥ للشراء و٢٣٧,٣٥ للمبيع، وأن معظم مؤسسات وشركات ومكاتب الصرافة سوف تبيع الدولار التدخلي للمواطنين قريباً، مبيناً أن عدم قيام بعض تلك المؤسسات ببيع الدولار التدخلي إنما مرتبط بالسيولة النقدية وحجم رأسمالها، مؤكداً أن هذه الأمور سوف تحل تدريجياً وبشكل متسارع لتشارك جميع الشركات بالتدخل.

وفي جولة لـ«الوطن» على شركات ومؤسسات ومكاتب الصرافة بدمشق تبين أن بيع الدولار للمواطنين لأغراض غير تجارية محصور بعدد محدود من مكاتب الصرافة، وعن عدم بيع الدولار بسعر التدخل من بعض الشركات أوضحت مصادر مسؤولة في أكثر من شركة صرافة لـ«الوطن» أن السبب يعود إلى أن الشركات التي تبيع دولار التدخل يتم تحديدها من المصرف المركزي.

وكشف مدير شركة إيبو للصرافة عن قيام الشركة وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي ببيع دولار التدخل للمواطنين بسعر ٢٥٢,٥ ليرة سورية، وأنه يحق لأي مواطن شراء ٢٠٠ دولار شهرياً مبيناً أنه يتم إدخال أسماء المستفيدين من الشراء بسعر التدخل على برنامج مؤتمت خاص بالصرافة موصول بين الشركات يضمن عدم حصول المستفيد نفسه لأكثر من مرة.

وأشار مدير إيبو إلى أن الشركة لا تبيع الدولار بسعر التدخل لأكثر من شخص من العائلة نفسها ولا تقوم بالبيع إلى من لا يملك إجابات مقنعة عن سبب الشراء وذلك حرصاً من الشركة على عدم استغلال الشقيقة المواطنين في شراء القطع والمضاربة بالقطع في السوق السوداء.

بدل ضائع لموافقات الاستيراد المفقودة بأمانة نصيب

الوطن

وصلت الحكومة إلى حل مؤقت في معالجة مشكلة البيانات الجمركية في معبر نصيب، وذلك بمنح بدل ضائع لموافقات الاستيراد الأصلية من الدول العربية المفقودة بأمانة جمارك نصيب وتعديل جمرك التخليص لهذه البضائع على أن يستمر العمل بهذا الإجراء حتى منتصف تشرين الأول المقبل.

جاء ذلك في تعميم أصدره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري إلى مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية في المحافظات لمعالجة بعض الإشكالات المتعلقة بالبضائع في مركز نصيب وذلك بناء على الطلبات المقدمة إلى الوزارة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الجمارك مجدي حكمية أن إدارة الجمارك شكلت لجنة برئاسة معاون المدير العام لدراسة كل الإشكالات والقضايا العالقة المتعلقة بالبضائع التي كانت في مركز نصيب الحدودي عند خروجه عن العمل مع العمل على حل كل القضايا لمصلحة أصحاب البضائع المتضررين وتتم من خلال هذه اللجنة دراسة كل حالة على حدة والوصول لصيغة حل مناسبة للمتضرر ومن الحلول تغيير مقصد البضائع على سبيل المثال ليكون لبنان بدلا الأردن لإتمام عملية النقل.

وكان معبر نصيب الحدودي توقف عن العمل مطلع نيسان الماضي وتعرضت الشاحنات التي كانت متوقفة عند معبر نصيب بين سورية والأردن للنهب والسرقة بعد سيطرة المجموعات المسلحة على المعبر وأدى ذلك لتوقف حركة الترانزيت من لبنان إلى الأردن وتوقف الصادرات السورية عبره إلى الخليج ما أدى إلى تحول الصادرات لتكون عبر البحر إلى مصر.

«التموين» لـ«الوطن»: لا نية لتحرير الأسعار.. وسنبحث مع التجار آلية جديدة للتسعير والتكلفة!

الوطن

نفى مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجود أي نية لدى الوزارة لتحرير الأسعار أو إلغاء قرارات التسعير الصادرة للسلع والمواد الغذائية المنتجة محليا والمستوردة.

وأكد المصدر لـ«الوطن» أن الظرف وحالة الحرب التي تعيشها البلاد لا تسمح باتخاذ قرارات لتحرير الأسعار، وخاصةً في ظل قلة المواد المعروضة، نافياً أيضاً وجود أي نية لإلغاء القرار الذي ألزم مستوردي القطاع الخاص ببيع ١٥ بالمئة من بعض مستورداتهم لمؤسسات الاستهلاكية والخزن والتسويق التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأشار المصدر المسؤول إلى أن الوزارة أعادت العمل بقرارات التسعير في وقت سابق لضبط الأسعار والأسواق وليس للحد من المنافسة أو وضع المصاعب أمام التجارة الداخلية وانسياب السلع إلى الأسواق، حيث تهدف قرارات التسعير لتحديد الحدّ الأقصى للربح في إنتاج أو استيراد بعض المواد بكل أنواعها وتسمياتها ولجميع حلقات الوساطة التجارية.

وأوضح أن المشاكل التي يعاني منها التجار والمستوردون خلال هذه الفترة تتمثل في التصاعد المستمر للعملة الأجنبية مقابل الليرة السورية ومع ذلك تقوم الوزارة باعتماد سعر الدولار على أساس تاريخ إدخال البضاعة، إلا أن سعر المصرف المركزي لا يعجب التجار.

وأضاف إن الوزارة قامت منذ نحو عشرة أيام بمراسلة جميع غرف التجارة والصناعة لوضع تكاليف جديدة للمواد والسلع المنتجة محلياً أو المستوردة وإعادة تسعيرها بموجب هذه التكاليف، إلا أن الغرف لم تجب على كتب الوزارة ما عدا غرفتين فقط استجابتا لها. وبين أن الوزارة تدرس تنظيم لقاء مشترك مع كل غرف التجارة والصناعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة والوزارات المعنية لوضع رؤية جديدة لآلية الأسعار والتكاليف. لافتاً إلى أن الوزارة تطلب باستمرار من المنتجين والمستوردين تقديم تكاليف إنتاجهم إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي ينتجها تمهيداً لإصدار السعر أصولاً، ويلتزم المستورد بتقديم تعهد شخصي إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي يتبع لها عند رغبته بفتح أي إجازة استيراد يتعهد فيه بتقديم بيان التكلفة ومختلف الوثائق المطلوبة للمواد تمهيدا لإصدار السعر أصولا مع ضرورة التزام باعة المفرق بالإعلان عن أسعار البيع النهائية للمستهلك وفق القرارات الناظمة لذلك.

هذا ويأتي نفي وزارة التموين رداً على العديد من الكتب التي تم إرسالها من مجموعة من الشركات والتجار والمنتجين والمستوردين يطالبون فيها بإعادة النظر بآلية التسعير ووضع حلول لصالح العمل التجاري.

وقد وصف التجار في مراسلاتهم آليات التسعير بالقديمة وبلا جدوى، وذكروا أن المشكلة وحلها تكمن في وزارة التجارة الداخلية مقرين باستحالة تطبيق الأسعار الموضوعة والمحددة من قبل وزارة التجارة على أرض الواقع وخاصة عندما تكون أسعار الصرف غير مستقرة، كما لا يمكن فرض بيع مؤسسات الخزن والاستهلاكية مواد تقل بنسبة ٣٠٪ عن كلفها الحقيقية، ورأوا أن إلغاء التسعير سوف يخلق المنافسة الشريفة في البلد ويوفر الدولار ويخفض أسعاره في السوق السوداء وبالتالي تخفيض الأسعار للمواد الغذائية والاستهلاكية المختلفة في السوق المحلي.

شطب ١٢٠ ألف شركة في دمشق حتى نهاية آذار الماضي

الوطن

بلغ عدد الشركات المسجلة في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق حتى نهاية آذار الماضي ١٠٢١١٢ شركة في حين وصل عدد الشركات المشطوبة إلى ٢٠ ألف شركة.

وحسب تقرير حركة السجل التجاري الصادر عن المديرية للربع الأول من العام الحالي والذي اطلعت عليه «الوطن» فقد بلغ إجمالي السجلات الممنوحة للأفراد والشركات ٥٣٦ سجل منها ٥٠٣ للأفراد و١٧ سجل لشركات تضامن و٦ شركات توصية و٧ شركات محدودة المسؤولية وشركة واحدة لكل من الشركات المساهمة والمدنية والمشتركة، بينما لم تسجل أي شركة خارجية في المديرية خلال هذه الفترة.

وأوضح التقرير أن عدد المسجلين حتى نهاية العام الماضي بلغ ٨٤٦٨٤ أفراد و١٠١ شركات قطاع عام و١٢ شركات قطاع مشترك ١٧١٧٠ شركات قطاع خاص ليصل إجمالي عدد المسجلين إلى ١٠١٩٣١ وعدد المشطوبين من السجل ٢٠٠٣٠ أفراد وشركات.

في كانون الثاني بلغ عدد السجلات الممنوحة ٩٣ سجل منها ٨٧ للأفراد و٦ لشركات القطاع الخاص منها ٣ شركات توصية وشركة مساهمة وأخرى محدودة وتضامن في حين تم شطب ٩ سجلات للأفراد و٣ شركات.

وفي شباط الماضي بلغ إجمالي عدد السجلات الممنوحة في المديرية إلى ١٨٨ سجل منها ١٧٩ للأفراد و٩ للشركات توزعت على ٦ شركات تضامن وشركتين محدودة المسؤولية وشركة مدنية وفي المقابل تم شطب ٧ سجلات منها ٤ سجلات للأفراد و٣ سجلات لشركات القطاع الخاص.

وحسب التقرير فقد سجل شهر آذار ارتفاعا ملحوظا بعدد السجلات الممنوحة حيث وصل إلى ٢٩١ سجل منها ٢٧٣ للأفراد و١٧ لشركات القطاع الخاص توزعت على ١٠ سجلات لشركات التضامن و٤ لشركات محدودة المسؤولية و٣ شركات توصية وسجل واحد لشركات القطاع المشترك في حين تم شطب ١٣ سجل منها ٩ للأفراد و٤ لشركات القطاع الخاص.

وحسب حركة السجل التجاري في سورية حتى نهاية ٢٠١٤ فقد بلغ عدد السجلات التجارية الممنوحة ٥٠٨ آلاف سجل على حين وصل العدد نهاية ٢٠١٠ إلى ٤٨٢ ألف سجل أي إن عدد السجلات الممنوحة خلال الأزمة بلغ ٢٦ ألف سجل.

وبلغ عدد السجلات التجارية الممنوحة للأفراد ٤٢١ ألف سجل ولشركات القطاع الخاص ٨٧ ألف سجل و٢٠٣ سجل لشركات القطاع العام و٢٣ سجل لشركات القطاع المشترك.

رد

«العقاري» ينفي واقعة أن صرافاته خارج الخدمة ويعتبرها وقائع غير صحيحة!

لاحقاً للمقالة الصحفية المنشورة في الصفحة الاقتصادية بالعدد رقم /٢١٤٢/ تاريخ ١٠/٥/٢٠١٥ تحت عنوان (المصرف العقاري... عذراً صرافاتكم خارج الخدمة...) نوضح إليكم ما يلي:

كان من الأجدر على الزميل الصحفي ناشر المقال أن يكلف نفسه عناء مراجعة المصرف ويطلع على جداول المبالغ المسحوبة من صرافات الجامعة والتي تجاوزت مئة وثلاثين مليون ليرة خلال الفترة التي تحدث عنها بدل أن يدعي ومن دون أي مستندات ووثائق رسمية (وهو ما يتنافى مع القوانين الناظمة لعمل الصحافة) بأن هذه الصرافات خارج الخدمة وفارغة من النقود متى توجهت إليها.

والمستغرب أكثر قيام الصحفي المذكور بذكر وقائع غير صحيحة في ظل هذه الظروف الصعبة التي تبذل فيها الإدارة العامة أقصى جهد لتأمين عمل هذه الصرافات مع ما نعانيه من عقوبات وغيرها.

وإذ نوجه إليكم هذا التوضيح فإننا نأمل من صحيفتكم الموقرة نشر التوضيح اللازم وإلا فإن المصرف يحتفظ بحقه بالرد بالطرق التي يراها مناسبة.

المصرف العقاري
فرع دمشق

تعقيب المحرر الاقتصادي

نستغرب ما جاء في رد المصرف العقاري، ونذكر مدير المصرف أننا توجهنا عدة مرات إلى المصرف وسألنا عن مشكلة الصرافات، وكانت الإجابات ترد بصيغة التبرير دون نفي المشكلة، وكانت التبريرات تتركز حول مشكلة التغذية ومشاكل تقنية.

وندعو مدير المصرف العقاري لتفقد صرافاته بعد الساعة الثالثة ظهراً ليكتشف بنفسه إن كانت تعمل أم لا.

«ألبان دمشق».. خطوط إنتاج بمليارات الليرات غير مستثمرة بالشكل المطلوب؟!

الوطن

مشكلات عديدة تعيق سير العملية الإنتاجية في شركة ألبان دمشق تحتاج إلى قرارات سريعة بدءاً من الخطوط الإنتاجية إلى وحدات التبريد المؤجرة من إدارة الشركة السابقة إلى القطاع الخاص، إضافة إلى المساحات والمستودعات الواقعة ضمن الشركة.

مصدر مسؤول في وزارة الصناعة أكد لـ«الوطن» أنه لا يوجد استخدام واضح لجميع موجودات الشركة إضافة إلى وجود تقصير في المتابعة لأعمال الصيانة الدورية المطلوبة لتأمين الجاهزية الفنية اللازمة للخطوط الإنتاجية بما يساهم في حسن تنفيذ الخطة الإنتاجية وتحقيق الريعية المطلوبة، مبيناً أن معظم الأقسام الإنتاجية متوقفة نهائياً عن العمل، إضافة إلى ذلك عدم توافر الشروط الصحيحة المطلوبة لحفظ الإنتاج من مادة اللبن الجاهز للبيع والمصنعة لمصلحة إدارة التعيينات، والأهم من ذلك عدم جاهزية السيارات المبردة والصهاريج الخاصة لنقل مادة الحليب وتأمين وصولها بالمواصفات المطلوبة إضافة لذلك لا يوجد خطة واضحة للاستفادة من وحدات التبريد الموجودة في الشركة.

وأشار المصدر إلى وجود صعوبات تعيق سير العملية الإنتاجية وتنفيذ الخطط السنوية على الرغم من وجود ثلاثة خطوط إنتاج تقدر قيمتها بمليارات الليرات السورية إلا أنه لا يتم استغلالها وتشغيلها بالشكل الأمثل، ناهيك عن العديد من المشكلات والصعوبات التي تتمثل بعدم توافر المواد الأولية بأسعار اقتصادية، إضافة إلى ضعف السيولة الأمر الذي ينعكس سلباً على تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار اقتصادية وارتفاع تكاليف الصيانة وعدم وجود كادر إداري مؤهل، وهو ما جعل الديون والخسائر تتراكم على الشركة.

وأوضح المصدر أن الشركة قامت بمخاطبة المؤسسة بعدة كتب تطلب الموافقة على تأجير مستودعات فارغة للغير ضمن حرم الشركة من خلال العروض المقدمة وقد تم عرضها على مجلس الإدارة بأكثر من جلسة وأعيدت للشركة بعدم الموافقة على التأجير، وخاصة أن هناك عقوداً لإيجارات مبرمة حالياً ومن الواجب إعادة النظر فيها من إدارة الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحقق المصلحة العامة للشركة. وهذا يتطلب أيضاً أن يكون هناك متابعة وتدقيق بالكشوف المالية لكامل مشاريع الخطة الإسعافية للشركة لعام ٢٠١٥ المرصد لها ١١ مليون ليرة سورية ومن ضمنها إصلاح سيارات التبريد لنقل الإنتاج الجاهز والصهاريج لنقل الحليب الخام وبالمواصفات.

وأوضح المصدر أنه تم الطلب من الشركة لإعداد مشروع الخطة الاستثمارية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨ ومناقشتها مع المديرين المعنيين في الشركة بما يساهم في إزالة الاختناقات على الخطوط الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج والإسراع بإرسالها للمؤسسة مرفقة بمذكرات تبريرية تبين العائدية الاقتصادية المحققة. وقد بين المصدر أن البرادات كانت تضع اللبن مكشوفاً وبأكياس مفتوحة وليست مغلقة وتم التوجيه بإغلاق هذه الأكياس بإحكام قبل أخذها إلى البرادات والاهتمام باللبن وطريقة حفظه أكثر من ذلك وعدم نقله من قسم اللبن لكي لا يمتزج برائحة اللحم والسمك. وبعد الانتهاء من عملية تعليب اللبن المعلب يجب أن يتم النقل إلى مكان دافئ ومن ثم تغلف بنايلون يمنع تعرضها لأي غبار أو أوساخ ولا تتعرض للحشرات ولا للعناكب.

وأكد المصدر ضرورة السعي جدياً لإلغاء هذه الإيجارات لأنها إيجارات خاسرة وكثرة استخدامها بالطرق الحالية يكبد الشركة خسائر كبيرة وخاصة أن إيجاراتها قليلة جداً إضافة إلى أن هذه الإيجارات تشكل عبئاً على الشركة من كهرباء واستهلاك لهذه الضواغط حيث إنه بلغ سعر كيلو الواط الساعي ٢٥ ليرة سورية.

ومن الجدير ذكره أن الشركة كانت قد طلبت في كتاب رسمي قرضاً بمبلغ ٨٠ مليون ليرة سورية لشراء مستلزمات الإنتاج من سمنة وزبدة وحليب وأن الشركة ستقوم بتسديد المبلغ على دفعات وقد تمت الموافقة على إعطاء الشركة قرضاً بقيمة ٥٠ مليون ليرة لكن ضمن شروط وخاصة أن الشركة لم تقم خلال السنوات السابقة بتسديد أي مبلغ من الديون المترتبة عليها لمصلحة المؤسسة.